في السماع والمؤنثات السماعية[1]

الدكتور محمد حسن ابراهيم
قسم اللغة الانجليزية / كلية الآداب / الجامعة الاردنية

يكاد المحدثون من العرب المهتمون بالدراسات اللغوية يجمعون عـــلى ان النحو العربي الذي وصلنا عن السلف يسوده الخلط والاضطراب في بعض ابوابه على الاقل ، ومن اجل ذلك ظهرت ولا تزال محاولات لادخال بعض الاصلاحات واجراء شيء مـــن التغيير في هذا النحو بما يتلاءم وظروفنا اللغوية والتعليمية الحاضرة .

كانت هناك اسباب عدة ادت الى هذا الخلط والاضطراب ،وليس يعنيني هنا البحث في هذه الاسباب بالتفصيل ،وانما سأقصر الحديث على قضية او اثنتين من القضايا التي ادت الى ما ادت اليه من تعقيد النحو العربي التقليدي تعقيدا ادى في بعض الا حيان الى القول بآراء متناقضة في قضية لغوية او نحوية واحدة .

في نظري ان اهم اسباب الاضطراب والخلط في بعض الامور النحوية التي خلفها لنا السلف كان غياب نظرية لغوية علمية سليمة ومنهج قويم للدراسة اللغويه والنحوية في الوقت الذي كان فيه السلف يحاول ان يرسي قواعد اللغة العربية . ولو قدر للعباقرة والافذاذ مـــن الاجداد الذين وقفوا حياتهم على دراسة العربية ان يعيشوا اليوم او يبعثوا من جديد ، ثم لـو توفر لهم الاطلاع على ما توصل اليه علم اللغة الحديث من نظريات ومناهج في دراسة اللغة لاعادوا النظر في معظم آرائهم ، ولوافقوا على كثير مـــن التعديلات والتغييرات التي نادى وينادي بها المحدثون من ابناء العربية ودارسيها . ولا شك في ان مـــن اولى القضايا التي كان السلف سيعيد النظر فيها هي قضية السماع في اللغة ومـــا بني عليه من قواعد نحوية ونظريات لغويـــة .

من المعروف والمشهور عن النحاة العرب انهم سعوا في تبرير قواعدهم الى استنباط علل كثيرة ، وقد تطرف البعض في استنباط هذه العلل ، وبخاصة المتأخرين من النحاة ، بحيث ان كثيرا من هذه العلل لا يمت الى اللغة بصلة ، بل يعتمد في احيان كثيرة على امور غيبية او على الحدس .

ورغم توسع النحاة العرب في استنباط العلل النحوية الا انهم لجأوا في بعض الاحايين الى حجة السماع عن العرب في تبرير بعض الامور والظواهر اللغوية التي لم يتمكنوا من تعليلها على نحو ما عللوا غيرها من القضايا ، كأن يقولوا في تبرير كلمة او صيغة شاذة بانها هكذا سمعت عن العرب ، او كأن يخصص احدهم بابا في « المؤنثات السماعية » ، او كأن يقول قائل بانه ليس هناك من قاعدة عامة لمعرفة اوزان وصيغ جموع التكسير لان هذه الصيغ والاوزان « سماعية » ، او كما قالوا في حركة عين الماضي والمضارع الثلاثي التي ليس لها قاعدة عامة لضبطها لان هذه الحركة هي ايضا « سماعية » .

قبل ان امضي قدما في موضوع البحث اودّ ان اشير الى الفرق بين ثلاثة استعمالات مختلفة لمصطلح « السماع » كما ورد في مؤلفات النحاة العرب .

امـا الاستعمال الاول فيمكن التمثيل له بتعريف ابن الانباري للسماع بانه « الكلام العربي الفصيح ، المنقول بالنقل الصحيح ، الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة ... » (١) وهذا النوع من السماع سليم لا غبار عليه – كما ساوضح بعد قليل – وليس هو الذي يعنيني الحديث عنه هنا .

والاستعمال الثاني للسماع عند النحاة العرب كان للدلالة على عدم وجود قاعدة عامة يمكن تطبيقها على قضية لغوية برمتها ، وعلى عجز النحاة عن صياغة القواعد العامة في بعض الاحيان كما في جموع التكسير وحركة عين المضارع الثلاثي وغير ذلك .

اما الاستعمال الثالث لمصطلح السماع فهو للدلالة على « ما ورد من كلام بعض العرب الخلص مخالفا للكثرة في بعض النواحي ، ويحكمون عليه (اي النحاة) بانه يحفظ ولا يقاس عليه . » (٢)

---

(١) ابن الانباري ، لمع الادلة في اصول النحو (دمشق ، ١٩٥٧) ، ص ٨١ .

(٢) عباس حسن ، اللغة والنحو بين القديم والحديث (القاهرة ، ١٩٦٦) ، ص ٣٩ .

والسؤال الان : ما هو موقف علم اللغة في العصر الحديث من قضية السماع هـذه ؟ ان علم اللغة الحديث يقرر بان السماع هو من اهم المصادر التي يعول عليها في دراسة اللغة ، والسماع هنا يعني ما يتفوه به اصحاب لغة ما . كما يقرر علم اللغة اليوم بان المادة اللغوية التي هي جديرة اكثر من غيرها باهتمام الدارسين هي اللغة التي تسمع من افواه الناطقين بها. ولكن علم اللغة الحديث لا يتوقف عند هذا الحد ، اي انه لا يكتفي بوصف ما يسمع من اهل اللغة والناطقين بها ، بل ان ما يسمع من كلامهم يشكل المادة الخام للدراسة اللغوية ، ويسعى عالم اللغة بعد ذلك الى دراسة هذه المادة بعمق ، والى محاولة استنباط القوانين والقواعد العامة الخاصة بتلك اللغة دون غيرها .

لقد قام علماء اللغة المحدثون ، ومنذ مطلع هذا القرن بصفة خاصة ، بدراسة عدد هائل من اللغات الانسانية الحية والميتة ، وتوافرت لديهم نتيجـة لذلك بعض القناعات التي من اهمها انكار « السماع » بالمعنى الثاني من معانيه عند النحاة العرب ، اي بمعنى عدم وجود قاعدة عامة او قانون شامل ، في اي مجال من مجالات اللغة . ان اللغة ، اية لغة ، يسودها الترابط والنظام ، وتسير وفق قواعـد مطردة لا يتضح الكثير منها الا باتباع منهج معين للدراسة ، وبالتعمق في النظر في اللغة واساليبها .

ونحـن نعرف اليوم بعضا من الاسباب التي ادت بالنحاة الى استعمال السماع بمعناه الثاني . فهؤلاء النحاة اعتمدوا في استقرائهم لقواعد العربية على لهجات عربية عدة لم تكن تتفق في جميع المواضع ، ومع ذلك فانهم اتفقوا على « ان لغات القبائل العربية (التي نقلوا عنها) على اختلافها صحيحة فصيحة ، وكل واحدة منها يصح الاخذ بها ، والقياس عليها . »(١) بل ان بعض النحاة ذهب الى ابعد من ذلك بان اعتبر النادر من كلام العرب فصيحا في بعض الاحيان ، ولو لم يسمع الا من عربي واحد ، وفي هذا الصدد يقول القاضي الجرجاني في « الوساطة » : « اما الالفاظ التي زعموا ان الشعراء تفردوا بها فانها موجودة عن أئمـة اللغـة ، وعمن ينتهي السند اليهم ، ويعتمد في اللسان عليهم . وانما نتكلم بمـا تكلموا به ، وواحدهم كالجميع ، والنفر كالقبيلة ، والقبيلة كالامـة . فاذا سمعنا عن العربي الفصيح الذي يعتد حجة كلمة ، اتبعناه فيها ، وان لم تبلغنا من غيره ، ولم نسمع بها الا في كلامه » . (٢)

(١) عباس حسن ، اللغة والنحو ، ص ٣٨

(٢) نقلا عن عباس حسن ، اللغة والنحو ، ص ٣٦ — ٣٧ .

ونفس الموقف او ما يشبهه ، وهو القياس على الشاذ والنادر ، نجده عند بعض الأئمة من النحاة مثل الخليل بن احمد كما يستدل على ذلك من مطالعتنا لكتاب سيبويه (١) ــ كذلك يؤثر عن اتباع مدرسة الكوفة النحوية ميلهم الى القياس كثيرا على الشاذ « مما احدث اختلاطا وتشويشا في نحوهم ، لما ادخلوه على القواعد الكلية العامة من قواعد فرعية قد تنقضها نقضا. » (٢)

لهذه الاسباب وسواها وجد النحاة بين ايديهم احيانا مادة لغويــة تجمعت لديهم من مصادر عدة وبطرق متنوعة ، فلم يتمكنوا في مثل هذه الاحوال من وضع قواعد عامة او صياغة قوانين مطردة لهذه المادة كما كان الامر بالنسبة لصيغ جموع التكسير وحركة عين الثلاثي المجرد وغير ذلك .

نعود الان للمعنى الثالث لمصطلح السماع كما استعمله النحاة القدماء ، وذلك للدلالة على مــا ورد من كلام بعض العرب الفصحاء مخالفا للكثرة في بعض النواحي ، فقالوا بان هذا الضرب من كلام العرب يحفظ ولا يقاس عليه . هذا المفهوم للسماع سليم لا غبار عليه ايضا ، اذ من المعروف ان جميع اللغات الانسانيــة لا تخلو من الشواذ التي لا تصدق عليها القواعد اللغوية العامة ، ولا يقاس عليها . غير ان النحاة العرب تجاوزوا الحد احيانا في هــذا المجال بان توسعوا في استعمال الشواذ وتأويلها بصورة بعيدة كل البعد عن اللغة وواقعها ، وبأن اقحموا في باب الشواذ الكثير مما ليس بشاذ ، وتكلفوا البحث عن الشواذ دونما مبرر ، فكان ان ازدادت قوائم الشواذ وتضخمت بــدلا من ان يحدث العكس كما هو مألوف في اللغات الاخرى .

ولكي لايظل الحديث في هذه القضية منحصرا في مجال العموميات الغامضة سأتناول هنا بالبحث المفصل قضية المؤنثات السماعية في النحو العربي التقليدي ، محاولا الكشف عن التناقضات الكبيرة والتعقيدات التي لا مبرر لها على الاطلاق ، والتي تحفل بها كتب اللغــة والنحو في قضية حيوية بالنسبة للغتنا ، هي قضية التذكير التأنيث .

لعل مسألة التذكير والتأنيث في العربية كانت اكثر قضية نحوية فردية شغلت النحاة العرب في مختلف العصور . فقد تحدث الكثيرون منهم في هذه المسألة ، وألّف بعضهــم

(١) انظر جعفر عبابنة ، وضع الخليل بن احمد لاصول النحو البصري وفروعه (رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠) ص ٤٥ وما بعدها .

(٢) شوقي ضيف ، المدارس النحوية (القاهرة ، ١٩٦٨) ص ١٦١ .

الرسائل والكتب القصيرة التي خصصوها للكلام عن التذكير والتأنيث ، ولم تكن مسألة التذكير والتأنيث مشكلة بصورة عامة ، فمن المعلوم ان معظم الاسماء في العربية متفق اما على وجوب تذكيرها او تأنيثها طبقا لقواعد عامة معروفة ، وانما تأتت المشكلة من وجود بعض الاسماء الشاذة في العربية التي لاتنطبق عليها هذه القواعد العامة في التذكير والتأنيث ، وهذه المجموعة من الاسماء هي التي اطلق عليها نحاتنا اسم « المؤنثات السماعية » والفوا فيها كتبا ورسائل مستقلة ، او خصصوا لها ابوابا مفصلة في مؤلفاتهم . كما ان قضية المؤنثات السماعية شغلت بال بعض المحدثين ، فتعرضوا لهذه القضية بالنقد ومحاولة الاصلاح ، كما فعل احمد امين الذي يرى بان « من اصعب الابواب واكثرها خلطا في اللغة العربية المذكر والمؤنث ». (١) وقد دفعه هذا الاعتقاد الى تقديم اقتراحات الى مجمع اللغة العربية في القاهرة في شكل قواعد مبسطة للتخلص من هذه الصعوبة وهذا الخلط في التذكير والتأنيث وتتلخص اقتراحات احمد امين في النقاط الثلاث التالية :

(١) جواز تأنيث كل مؤنث او صفة للمؤنث بالحاق تاء التأنيث بآخره فنقول : هي كاعبة وناهدة بدلا من المشهور كاعب وناهد .

(٢) كل ما لم يرد فيه نص ، فالانثى ما كان بآخره تاء مربوطة ، وما غير ذلك مذكر .

(٣) كل اسم مؤنث تأنيثاً غير حقيقي ، كاسماء الجماد ، يجوز تذكيره وتأنيثه كالدلو والارض والبئر والسماء ، « لما حكى صاحب المصباح عن ابن السكيت وابن الانباري اذ قالا : العرب تجترىء على تذكير المؤنث اذا لم تكن فيه علامة التأنيث » (٢)

غير ان المجمع لم يوافق – للاسف – على هذه المقترحات . ولست ارى سببا لهذا الرفض من قبل المجمع سوى ارادة التمسك بكل ما خلفه السلف ، وكأن كل ما ورثناه من

---

(١) احمد امين ، اقتراح ببعض الاصلاح في متن اللغة مجلة ، مجمع فؤاد الاول للغة العربية، مجلد٦ (١٩٥١) ص ، ٩٠ .

(٢) احمد امين ، اقتراح .. ص ٩٠

تراث الآباء والاجداد مقدس لايجوز المساس به . ولو ان بعض اعضاء المجمع قاموا بدراسة مفصلة لمشاكل التذكير والتأنيث كما اوردتها كتب النحو لرأوا ان احمد امين كان محقا فيما قاله ، ولوافقوه على بعض مقترحاته على الاقل . وفيما تبقى من هـــذه الدراسة سأتعرض بشيء من التفصيل الى مسألة « المؤنثات السماعية » كمثال لاستعمال النحاة لمصطلح السماع بالمعنى الثالث الذي اسلفنا الحديث عنه وساحاول ان ابين كيف ان بعضا مما قالوه في هذا الصدد مجانب للصواب والمنطق ، ويبعد عن ان يكون مأخوذا من واقع اللغة او مبنيا عليه .

قام احد الباحثين العراقيين قبل بضع سنوات بتتبع مصنفات النحاة العرب في باب المؤنثات السماعية ، فجمع كل الاسماء التي اوردتها كتبهم في قائمةواحدة مرتبة على حروف المعجم ، فبلغ عدد هذه الاسماء (٢٤٢) اسما . (١) وتشمل المصادر التي اعتمد عليها هـــذا الباحث مصادر قديمة مثل ادب الكاتب لابن قتيبة (القرن التاسع الميلادي) والذي يقول عنه بأنه كان اول من جمع المؤنثات السماعية (٢) ، ومصادر حديثة نسبيا تعود في تاريخها الى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . (٣)

انتقل الان الى شيء من النقد المفصل والتمحيص لما تشتمل عليه هذه القائمة من المؤنثات السماعية ، وساسرد هذه الانتقادات في بضع ملحوظات على النحو التالي .

(١) اول مايسترعي انتباه المتفحص لمجموعة الاسماء التي يطلـــق عليها اسم المؤنثات السماعية هو انه من مجموع ال (٢٤٢) اسما التي اوردتها المصادر المختلفه هناك حوالي مائة اسم منها لم يورده سوى مصدر واحد الى ثلاثة مصادر من بـــين العديـــد من المصادر التي تعرضت لهذا الموضوع . والاخطـــر من ذلك ان المصادر التي تورد مؤنثات سماعية لم ترد في مصادر اخرى هي مصادر متأخرة نسبيا ، مثل منظومة البيتوشي (القرن الثامن عشر) وجامع الشواهد (القرن التاسع عشر) وهذه الحقيقة تجعلنا نتساءل : هل هؤلاء المتأخرون اكثر دراية باللغة من اوائل النحاة ؟ ان اهمية هذا السؤال تتأتي من حيث ان الامر يتعلق بقضية « سماعية » وبالسليقة اللغوية للعرب الذين نقل عنهم النحاة وعلى كلامهم بنوا قواعدهم ،

---

(١) محمد الخال ، مقدمة المؤنثات السماعية ، مجله المجمع العلمي العراقي
مجلد ١٣ (١٩٦٦) ص ٣١٠ – ٣٣٩ ، مجلد ١٤ (١٩٦٧) ، ص ١٢١ – ١٥٠ .

(٢) محمد الخال المؤنثات السماعية ، ٣١١/١٣ .

(٣) انظر نفس المصدر ، ٣١١/١٣– ٣١٣ .

وحوله الفوا كتبهم . كيف اذن والحالة هذه يورد هؤلاء المتأخرون قرابة مائـــة اسم من المؤنثات السماعية مما لم يتعرض له القدماء ولم يشيروا اليه بشيء مثل : صلح ، عنبر ، فؤاد ، وغيرها ؟

على ان هناك امرا ثانيا يسترعي الانتباه في ما جمعه المتأخرون ، وهو تكلفهم الواضح في تخير الغريب من الالفاظ التي عفا عليها الزمن ولم تعد موجودة الا في بطـــون المعاجم . فاذا نحن امعنا النظر قليلا وجدنا ان السبب في تأنيث غالبية هذه الاسماء التي انفرد المتأخرون بذكرها هو اما كونها مرادفات لاسماء مؤنثة ، او كونها صفات لاسماء مؤنثة . وهذه بعض الامثلة : تبراك (سكين) ، حلاق (المنية) ، حفث (قبة) ، صالب (حمى شديدة) ، طوي (اسم بئر قرب مكة) ، فحث (قبة) كاسر (عقاب) ، كحل (سنة شديـــدة مجدبة) . ويعجب المرء لماذا خص بعض النحاة هذه الاسماء والصفات دون غيرها بالذكر ، اذ لو ان احدا اراد ان يسوق كل مرادف وصفة لكل اسم مؤنث في عداد المؤنثات السماعية لبلغ عدد ما يدعى بالمؤنثات السماعية عشرات الالوف .

(٢) يلاحظ ان ما يقرب من ثلثي الاسماء التي اوردتها المصادر المختلفة يجـــوز فيها ، طبقا لهذه المصادر ، التذكير والتأنيث . ولكن هل يعقل هذا ؟ هل يعقل ان العربي القديم كان يذكر بعض الاسماء ويؤنثها كما يعن له وبدون اي ضابط ؟ انني اجزم بان الحال لم يكن كذلك ، وان هناك ثلاثة امور على الاقل تفسر لنا جواز التذكير والتأنيث في كل هذا العدد الكبير من الاسماء :

الامر الاول هو اللهجات العربية التي اعتمد عليها النحاة الاوائل في وضع مؤلفاتهم وتصانيفهم في النحو ، اذ من المعلوم ان النحاة اخذوا عن بعض القبائل العربية دون غيرها لاسباب بينوها ، فاخذوا مثلا عن قيس وتميم واسد وهذيل وغيرها ، وافترضوا ان مـــا جمعوه من لغة هذه القبائل ، ولا شيء سواه ، هو اللغة العربية . ومن المعقول جـــدا ان نفترض – كما اسلفنا في البداية – ان لهجات هذه القبائل لم تـــكن متجانسة تماما ، ولم تتفق بعضها مع بعض في جميع المواطن ، فربما عومل اسم ما معاملة المذكر في لغة احدى القبائل ومعاملة المؤنث في لغة قبيلة اخرى .

ولسنا ننكر ان قدماء النحاة بشكل خاص وعوا هذه الحقيقــة ، فاشاروا الى بعض الاختلافات بين اللهجات التي اعتمدوها في بعض المواطن . ولكننا ننكر على المحــدثين والمتأخرين سلبهم النحو القديم كثيرا من تسامحه ومرونته ، واقحامهم هذه الاسماء في باب المؤنثات السماعية . وما دام انه يجوز في هذه الاسماء التذكير والتأنيث ، فلماذا لا نترك للعربي المعاصر حرية اختيار الوجه الذي يرتأيه دون ان نملي عليه ذلك ، خاصة وانه ليس هناك وجه ثالث قد يختاره الانسان فيضل السبيل .

والسبب الثاني لهذا العدد الكبير من الاسماء التي يجوز تذكيرها وتأنيثها هو الاختلاف في منهج النحاة ، وطريقة دراستهم للمادة اللغوية . فبينما نجد نحويا كسيبويه يأخذ السياق بعين الاعتبار ، فيعلل تذكير اسم ما او تأنيثه تبعاً للمعنى المراد من ذلك الاسم ، نرى اكثرية المتأخرين يوردون نفس الاسم على انه مما يستوي فيه التذكــير والتأنيث دون اي اعتبار للمعنى . فبينما يذكر ابن سيدة ان اوقات الصلاة كالظهر والعصر والمغرب واجبة التأنيث ، دون ان يبين السبب في ذلك ، نرى سيبويه يقول ان التأنيث في هذه الحالة هو على ارادة الصلاة ، اي ان القائل « هذه الظهر » و « فاتتني العصر » عنى هذه صلاة الظهر و « فاتتني صلاة العصر » . اما ابو علي القالي فيقول بتذكير كل هذه الاوقات الا لمن اراد الصلاة ، فعليه ان يؤنثها (١) .

والامر الثالث والاخير الذي سأتعرض له هو الاستشهاد بالشعر لاثبات تذكير اسم او تأنيث آخر . ومسألة الاستشهاد بالشعر لاثبات قاعدة نحوية اودحضها مسألة هامة تستحق منا اهتماما كبيرا ودراسة منفصلة لمعرفة اثرها في صياغة القواعد النحوية . واية قيمة لقاعدة نحوية تبنى على اساس بيت واحد من الشعر بغض النظر عن قائله ، وبغض النظر عن ضرورات الوزن او القافية التي حتمت على الشاعر ان يأتي ببيته على هذا النحو او ذاك ؟ وفيما يتعلــق بالتذكير والتأنيث نعثر احيانا على من يستشهد بوجوب تأنيث اسم ما لان ذلك الاسم ورد مؤنثا في بيت من الشعر . فهذا مصدر من القرن التاسع عشر ينفرد بذكر كلمة « حمام » على انها مما يجب تأنيثه لورودها مؤنثة في بيت شعر من القرن الثامن عشر : (٢) .

هاجك البــرق ام نسيم يمــاني ام حــمام رقت عــلى الاغصان

(١) انظر محمد الخال ، المؤنثات السماعية ١٤/١٢٨

(٢) نفس المصدر ١٣/٣٢٣ .

ولم يخطر ببال المؤلف الفاضل ان الشاعر لو ذكّر فقال « رق » بدلا من « رقت » لاختل وزن البيت ، ومن هنا كان اضطرار الشاعر الى تأنيث الفعل .

وهكذا فلو ان النحـاة أخـذوا هذه الأمور الثلاثة بعين الاعتبار — وهي اختلاف اللهجات والسياق والضرورات الشعرية — لاستغنوا عن ذكر القسم الاكبر من الكلمات التي قالوا بأنها من المؤنثات السماعية .

(٣) تنبه علماء اللغة في العصر الحديث الى وجهين من وجوه التعبير اللغوي ، أطلقوا على أحدهما اسم المبنى أو الشكل (Expression) ، وأطلقوا على الآخر المعنى او المضمون (Content) ، ولاحظوا الدور الذي يلعبه كل منهما في اللغـة . ولكن نحونـا التقليدي ومصادره تخلط بين هـذين الامرين خلطـاً كبيراً لم ينتج عنه سوى التعقيد والفوضى لدى التعرض لموضوع التذكير والتأنيث .

ولكي نستدل على دور كل من المبنى والمعنى أو الشكل والمضمون في النظـام اللغوي للعربية نسوق مثلا من القضية التي نحن بصددها . فكلمة « جريدة » مثلا ليس في معناها أو دلالتها ما يشير الى ان ما تدل عليه هذه الكلمة هو انثى ، وانما مبناهـا أو شكلها هو الذي يشير الى كونها اسماً مؤنثاً ، حيث انها تنتهي بالتاء المربوطة التي هي أهم علامات التأنيث في العربية ، في حين ان كلمة « أمّ » تنقصها مثل هذه العلامـة ، ولكن حيث انهـا تدل بصورة غير مبهمة على أنثى وجب تأنيثها . ونفس القول يسري على اسم مثل « معـاوية » التي تعامل معاملة المذكر رغم وجود علامـة التأنيث فيها ، وذلك لان معناهـا يدل دلالة واضحة على وجوب تذكيرها .

ولعل هناك من يحتج على هذا القول بأن نحاتنا قد ميزوا بين المؤنث اللفظي والمعنوي ، والمؤنث المجازي والحقيقي . وهذا صحيح في ظاهره فقط ، اذ ان نحاتنا أهملوا هذا التفريق في أحيان كثيرة ولم يطبقوه عملياً ، فبقيت هذه مسألة نظرية في أغلب الاحيان . فنحن لو تأملنا مجموعة المؤنثات السماعية لوجدنا ان نحونا التقليدي لم يوفق الى التمييز بشكل واضح بين المبنى والمعنى في الكلام ودور كل منهما في القوانين والقواعد اللغوية . ففي حين أجمع النحاة على وجوب تأنيث « أُذْن » نجد من يبرز من بينهم ليذكرنا بأن هذه الكلمة يجب تذكيرها

اذا استعملت بمعنى « رجَل » ، وهذا خلط لا داعي له بين المعنى والمبنى . ونفس القول ينطبق على الأمثلة التي أوردناها سابقاً عند الحديث عن اهمال بعضهم للسياق ، وعلى كلمة « ناب » التي قالوا انها مؤنثة إن أريد بها الناقة ، ومذكرة إن دلت على أحد الأسنان .

إن الأسماء القليلة التي ذكرها النحاة والتي قد تذكر أو تؤنث طبقاً للمعنى الذي تدل عليه الكلمة ليست هي كل شيء ، فهناك العديد من الأسماء بالاضافة الى ما ذكروه مما يجوز فيه التذكير والتأنيث تبعاً للمعنى المقصود من الاسم . وكان الأولى بالنحاة ان يضعوا قاعدة عامة تنطبق على كل اسم يمكن اطلاقه على انسان او حيوان ، ويقولوا بأن الاسم اذا أريد به ذكر وجب تذكيره لغوياً ، وإن أريد به أنثى كان مؤنثاً .

(٤) تشتمل مجموعة الأسماء التي نحن بصددها على عدد من أسماء الجنس والجموع أذكر منها على سبيل المثال : حمام ، خيل ، جراد ، طباع ، عجم ، عرب ، غنم ، إنس ، جن ، إبل ، نحل ، نخل . ولسنا ندري السبب الذي جعل النحاة يسوقون هذه الأسماء دون غيرها من أسماء الجنس والجمع في باب المؤنثات السماعية ، اذ من المعلوم ان كتب النحو القديمة تكاد تجمع على القول بتأنيث جموع التكسير وأسماء الجنس والجمع . والأدهى من ذلك ان المصادر تختلف اختلافاً بيناً في نظرتها حتى الى هذه الأسماء القليلة التي أوردتها وتعرضت لها بالذكر مما يزيد من البلبلة والاضطراب في هذا الباب ، باب التذكير والتأنيث. فمثلا نجد ان بعض مصادرنا أوجبت التأنيث في « النحل » ، ولكنها أجازت التذكير والتأنيث في « النخل » ، دون أن نعلم سبباً منطقياً لذلك . كذلك قالوا بوجوب تأنيث كل من « خيل » و « غنم » وبجواز الوجهين في « إبل » ، هذا رغم التشابه الكبير بين هذه الأسماء اما من حيث المعنى او المبنى .

(٥) رغم براعة النحاة العرب في استقصاء العلل النحوية ومحاولة استخراجها بشتى الطرق والتأويلات ، فان الانسان لا يسعه الا ان يعبر عن عدم اقتناعه ببعض العلل التي ساقوها للتدليل على وجوب تأنيث اسم او تذكير آخر ، لان مثل هذه العلل لا يمكن ان تكون تعبيراً عن الواقع اللغوي للناطقين بالعربية ، ولا عن حقائق اللغة العربية . واليك بعض الامثلة .

أجاز النحاة تذكير كلمة « درع » وتأنيثها ، وقد علل البطليوسي في شرح الفصيح ذلك بقوله : كان بعض أشياخنا يقول انما ذكر درع المرأة (قميصها) وأنث درع الرجل لان المرأة لباس الرجل وهي أنثى ، فوجب ان يكون درعه مؤنثة ، والرجل لباس المرأة وهو مذكر فوجب ان يكون درعها مذكراً . وكان يحتج على ذلك بقولة تعالى : « هن لباس لكم وانتم لباس لهن » (١) .

قال بعضهم ان «السلطان» بمعنى الوالي مؤنثة لان السلطان جمع سليط ، وهو الزيت ، كأنه به يضيء الملك(٢) .

أجازوا التذكير والتأنيث في « عنق » ، ووضع ابن دريد قاعدة لذلك هي ، اذا قلت عنق بسكون الثاني ذكرت ، واذا اثقلت الثاني (ضممته) انثته(٣) .

(٦) الأدهى من التعليل المتكلف المصطنع الذي مثلنا له في الفقرات السابقة هو ان يعثر الانسان على بعض الأسماء التي يجب تذكيرها طبقاً لكل القواعد المعروفة ، ولكن بعض النحاة يقول بوجوب تأنيثها . هذه الأسماء واجبة التذكير ، لا لبس في ذلك ولا شبهة ، ولا ندري على الاطلاق السبب الذي جعل بعض نحاتنا يقول مثلا بوجوب تأنيث « يعرب » ابن قحطان وابو اليمن ، اذ ليس في العربية اسم رجل واحد مؤنث ، او اسم أنثى مذكر لماذا ، اذن ، وقع اختيارهم على هذا الاسم ؟ كذلك لماذا اختار بعض النحاة اسم جبل هو « شمام » وقالوا بوجوب تأنيثه ، مع ان أسماء الجبال عامة تذكر ؟ هل صحيح ان هؤلاء النحاة سمعوا العرب الفصحاء تعامل هذين الاسمين معاملة المؤنث ؟ ألا تكفينا هذه الحالة وحدها لادخال الشك الى أنفسنا بأن بعض النحاة على الأقل لم ينقلوا لنا دائماً ما كانت تقوله العرب ؟ الا نعرف من كتب اللغة القديمة بأن المماحكات والتنافس بين بعض النحاة كان يدفع بهم أحياناً الى الدس والاختلاق ورشوة بعض الأعراب ليقولوا برأي يخالف رأي خصومهم كما نعلم من المسألة الزنبورية ؟

(١) محمد الخال ، المؤنثات السماعية ٣٢٥/١٣

(٢) نفس المصدر ، ٣٣٥/١٣

(٣) نفس المصدر ، ١٣٠/١٤ .

(٧) قال بعض النحاة بوجوب تأنيث كل من « جهنم » و «سقر » و« سعير » وبجواز التذكير والتأنيث في « النار » و « الجحيم » . ولكن كيف نبرر هذا التناقص وعدم الاطراد في معاملة هذه المفردات المترادفة في المعنى ؟ ونفس التساؤل يبرز حين نعلم انهم قالوا بوجوب التأنيث في « يسار »وبجوازه في « شمال » (ضد اليمين) . ومرة اخرى : هل حقا ان فصحاء العرب كانوا يتكلمون هكذا وبهذه الصورة المضطربة التي لايحكمهاقانون او قاعدة .

(٨) يفهم من اصطلاح« المؤنثات السماعية» بانها تلك الاسماء التي لاتدل من معناها على وجوب تأنيثها ، او التي لاتوجد فيها علامة ظاهرة توجب تأنيثها . وعليه فلسنا ندري لماذا ادرج النحاة الاسماء التالية وغيرها في عداد المؤنثات السماعية ، مع ان تأنيثهاواضح اما من حيث المعنى او الشكل : ارْوية (ضأن الجبل) ، حائل (الانثى من اولاد الابل ساعة توضع) ، رخل (الانثى من اولاد الضأن) ، سقاية ، الخ .

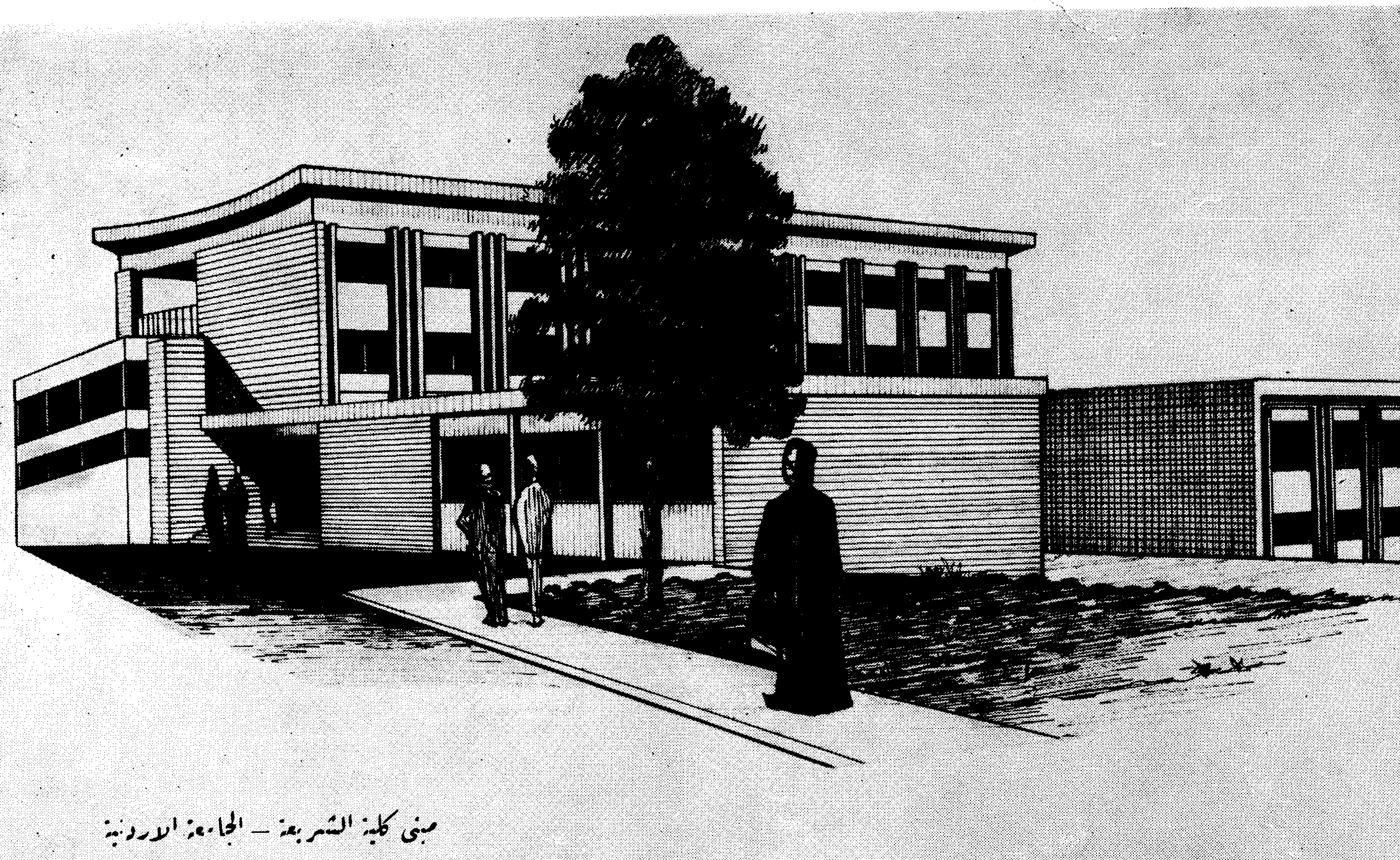
اكتفي بهذا القدر من التعليق على قائمة المؤنثات السماعية كما وردت في مختلف كتب اللغة والنحو ، مع ان المرء يستطيع ان يلحظ اموراخرى ، ولكن المقام سيطول بنا ان نحن فعلنا ذلك وكل ملحوظة من الملحوظات السابقة تكفي وحدها الى اثارة الشك والتساؤل في انفسنا ، كما تكفي لتكون حافزا لنا للنظر الى تراثنا اللغوي والنحوي نظرة الناقد المتفحص ولتكون عاملا حاسما في دفعنا الى بذل المزيد من المجهودات لاصلاح النحو ، وعدم التزمت والتشبث بكل ما خلفه لنا السلف . ولو سلم النحاة من المزالق التي اشرنا اليها آنفا لاكتفوا بايراد بضعة اسماء فقط مما يندرج في باب « المؤنثات السماعية » ، مثل عين ويد وحرب وشمس ، بدلا من المجموعة الكبيرة التي نعثر عليها في كتبهم .

وكما الححت في بداية المقال ، فانني لم اختر الخوض في موضوع التذكير والتأنيث كغاية في ذاته ، وانما اردته وسيلة لغاية ، وهي غاية الكشف عما قد يكمن في مصادرنا النحوية من مغالطات وتناقضات احيانا ، فالامر لا ينحصر في موضوع التذكير والتأنيث ، بل يتعداه الى موضوع النحو باكمله .

من هنا كانت الضرورة واجبة وملحة لاعادة النظر في النحو العربي القديم ومن هذا المنطلق — منطلق احتمال وجود الخطأ والتحري عنه — يجب ان تبدأ جهود المصلحين .

---

* اتقدم بالشكر الى الزميل الدكتور نهاد الموسى من قسم اللغة العربية لتفضله بقراءة مسودة هذا البحث وابدائه ملاحظات قيمة على بعض ما ورد فيه ادت الى ادخال تحسينات عليه .


مبنى كلية الشريعة – الجامعة الاردنية